السفير العربي

جريدة لبنان في الوطن العربي وجريدة الوطن العربي في لبنان

15

الخميس 19 شباط 2015 ــ الموافق 30 ربيع الثاني 1436 هـ ــ العدد 13001

AS-SAFIR Arabic political daily - February 19, 2015 N° 13001

1

«حجّ سوداني إلى واشنطن»: ما سرّ التجاهل المستجدّ من قبل الولايات المتحدة للعقوبات على عمر البشير؟ ونجاح إضراب عمال المناجم في موريتانيا. و«فكرة» عن معضلة فلسطينيي 48 مع الإبداع.

2

«في فنون ذبح المصريين على التوالي»: انطلاقاً من مقتلة الاستاد بالقاهرة، استعادة لمحطات العنف في مصر خلال السنوات الأربع الماضية. وبؤر توليد العنف في المجتمع المدرسي في مصر.

3

«حياة كبيوت مهجورة»: رواية الهروب والتوقيف والتهجير والخسارات في سوريا. ومن اليمن لقطات تنقل الحياة اليومية والعادية للناس: صور بعدسة المصورة اليمنية ثناء فاروق.

4

فلسطينيّو الداخل والانتخابات الإسرائيليّة

مصائر مقولة «إرادةُ شعبٍ»

نموذج الاستعمار الإسرائيلي منهكٌ أكثر من غيره. هو لا يكتفي بقمع المجتمع الفلسطيني داخل الأراضي المحتلّة عام 1948، لكنّه يستنزفه أيضاً من خلال إشراكه بالعمليّة السياسيّة «الديموقراطيّة» لإدارة شؤون قمعه. أحد الأمثلة على ذلك يتكرر ظهوره منذ النكبة بمعدّل مرّة كل سنتين: تسقُط حكومةٌ إسرائيليّة، يحددون الموعد وتبدأ المعركة الانتخابيّة، ثم ينضمّ إلى الواقعة الفلسطينيّون في إسرائيل، الذين فُرضت عليهم المواطنة الإسرائيليّة. مرةً كلّ سنتين يشتبك المجتمع أولاً مع سؤال خوض الانتخابات أو مقاطعتها، وهو السؤال الأهم، بحيث أن المشاركة في الانتخابات الإسرائيليّة هي الفاصل الأعرض بين شقيّ الخارطة السياسيّة الفلسطينيّة، ولكليهما مسوّغات مبدئيّة وبراغماتيّة جديرة باللاحظة، بل إن الأحزاب المتعددة داخل كل شق تحمل لاختياراتها المتشابهة مسوّغات ومبررات متناقضة أحياناً.

وبعد تجاوز هذا «السؤال»، تبدأ المنافسة بين الأحزاب السياسيّة المشاركة في الانتخابات، ثم يتفاقم السجال إلى حدّ النزاعات القاسية التي وصلت في حالات كثيرة إلى التخوين والعنف الكلامي والجسدي بين المتنافسين. نزاعات ترهق المجتمع الفلسطيني لفترات طويلة، وتخلّف شرخاً جدياً بين كوادر الأحزاب الذين يشكّلون نسبة عالية من مجموع الفاعلين والقيادات المحليّة والطلابيّة في الحركة الوطنيّة الفلسطينيّة في الداخل. كذلك، فإن كثافة المنافسة الانتخابيّة تحول دون استقرار يتيح للأحزاب السياسيّة إصلاح وتطوير وتطهير بنيتها التنظيميّة، والاستثمار بخطاب اجتماعي شجاع يجازف في علاقته بالحالة الأبويّة القائمة.. هذا في حال أحسنّا الظن بأنهم ينوون ذلك فعلًا.

وسط هذه الحالة المتكررة، تبرز في كلّ دورة انتخابيّة مسألة وحدة الأحزاب الفلسطينيّة المشاركة في الانتخابات، لتشغل حيّزاً جدياً من الخطاب المتداول، والذي وصل في أحيان كثيرة حدّ التلويح بمقاطعة الانتخابات في حال لم تتفق الأحزاب على خوض الانتخابات بقائمة برلمانيّة مشتركة. «لماذا لا يتوحّدون؟» هو السؤال الأكثر طرحاً على الإطلاق في فترة الانتخابات، حتّى تحوّلت الوحدة مع مرور الزمن من مطلب انتخابيّ إلى حلم ورديّ بعيد، ما فتئ يتعثّر عاماً بعد عام. هل كان ذلك مطلباً عاطفياً؟ ربما، لكنه ينبع من فطرة سياسيّة جماعيّة لم تلمس في العمل النضالي للأحزاب الفلسطينيّة ضد إسرائيل أي فارق جوهريّ تُسقطه على الممارسة السياسيّة الرؤى المختلفة للصراع، الدينيّة والقوميّة والطبقيّة. كما أنه ينبع من فهم أساسيّ لكون اختلافاتنا الفكريّة لا مكان لتجسيدها في إطار النظام الصهيونيّ، لأن حربه علينا وجوديّة وليست خِلافيّة.

نبيل عناني – فلسطين

كيف تعثّرت «إرادة شعبٍ» حتّى الآن؟

خيّبت الأحزاب «إرادة» شعبها، حيث فشلت لسنوات طويلة المساعي والمفاوضات المتكررة لتشكيل قائمة انتخابيّة مشتركة، وذلك لسببين أساسيين: الأوّل وصوليّ والثاني مبدئيّ. أولًا، تلعب على الساحة السياسيّة هيئات فلسطينيّة ضيّقة عدة تحت مُسمّى حركات أو أحزاب أنشئت كأدوات تنظيميّة وإعلاميّة للمصلحة الانتخابية، معتمدةً على الوظائف والمحسوبيّات لتخدم شخصيّات سياسيّة محوريّة، دون طرحٍ سياسيّ أو بنية تنظيميّة حزبيّة.. شخصيّات برزت بنشاطها الفرديّ الذي ترافق إمّا مع منحها مساحات ظهور شاسعة في الإعلام الإسرائيليّ، وإما مع مخزون من الموالين بدافع انتماءات حمائليّة ومحليّة كانت ولا زالت تعززها جميع التيّارات، لمكاسب انتخابيّة. واعتمدت هذه الهيئات الصغيرة دائماً، في سبيل حصول كل واحد من أصحابها على مقعده في البرلمان، على تحالفها مع واحد من الأحزاب الثلاثة المركزيّة. وقد دفعت هذه الشخصيّات إلى استمرار تنافس الأحزاب بقوائم مختلفة لتعزيز حاجة تلك الأحزاب المركزية للتحالف معها ولضمان مكانتها.

أما السبب الآخر، فهو الموقف المبدئيّ الذي يحمله الحزب الشيوعي، وهو أحد التيّارات الأساسية، والأقدم من بينها، متمثلًا بقائمة «الجبهة الديموقراطيّة للسلام والمساواة». وهو أولا موقف فكري/اجتماعيّ من التيار الإسلامي الذي اعتبره الحزب «تيّاراً ظلامياً»، لا مكان للتحالف معه حتّى على صعيد الائتلافات الطلّابية الوطنيّة في الجامعات. ونذكر بهذا الصدد الجانب الطلّابي بالذات، لأن الإشكاليّة المطروحة هنا أدّت (إلى جانب عوامل أخرى) إلى الهبوط الى الحضيض الذي وصلت إليه الحركة الطلابيّة في الداخل. ويجدر التنبيه إلى أن هذا الموقف لم يمس بأسهم الحزب الشيوعي بين المطالبين بتوحيد الأحزاب، بقدر ما رفع التأييد له في أوساط علمانيّة مناهضة للإسلام السياسي كما في أوساط مسيحيّة. والسبب الثاني، الأكثر جوهريّة، هو أن الحزب الشيوعي الذي يرى نفسه حزباً عربياً – يهودياً انطلاقاً من فهمه الطبقيّ للصراع، برفض الانضواء تحت مظلة قوميّة تستثني تعريفاً نفراً من كوادره اليهود الديموقراطيين الذين يعتبرهم «شركاء في النضال». ويتخذ هذا الموقف وجهةً مناقضة لتلك التي اتخذها التيّار القوميّ الديموقراطيّ متمثلًا بحزب التجمّع، إذ رأى الأخير منذ تأسيسه أن القائمة المشتركة هدف بحد ذاتها، كممثلة لرؤية بناء المؤسسات الوطنيّة وتوحيدها تحت سقف قوميّ. وتجدر الإشارة في هذه النقطة إلى تصريحات «التجمع» غير القابلة للتأويل، والتي أدّت به لدخول مفاوضات القائمة المشتركة دون حيز للمناورة.

كيف تحققت «إرادة شعبٍ»؟

هذا العام، جاءت البشارة من قرية اسمها كفر قرع، كانت قد اجتمعت فيها «لجنة الوفاق» ــ لجنةٌ فوّضتها الأحزاب السياسيّة لتحدد مصير القائمة المشتركة عبر مهمّتها الأولى والأخيرة: تقسيم المقاعد بين الاحزاب.. وذلك على الرغم من ادعاء الأحزاب السياسيّة بأنّ المقاعد تعبّر عن قوّة تمثيل كل طرح سياسيّ، وعليه فإن الصراع ليس صراعاً انتهازياً. ادعاءٌ منطقيّ كان يمكن قبوله لولا الامتناع عن أي نقاش حول برنامج سياسيّ مشترك أو خطوط سياسيّة عريضة، قبل الاتفاق على تقاسم الكعكة البرلمانيّة. على أية حال، وفي المحصّلة أتت البشارة: أطلقت الألعاب الناريّة في الهواء وافتتح مزاد التفاخر بين الكوادر حول أي الأحزاب قدّم تضحيات أكبر لأجل الوحدة. من راقب المواقع الإخباريّة متابعاً ساعةً بساعة «لُعبة الكراسي» التي حدّدت مصير «إرادة شعبٍ»، كانت قد أتتهم البشارة بعد أن تعدّى السأم حدوده، خاصةً بعدَ أن وردت صور عشرات الرجال (رجال فقط) فوق سنّ الخمسين، يحتفلون بـ «الإنجاز التقدّميّ التاريخيّ».

الآن، على الجمهور أن يصدّق أن هذه التيّارات توحّدت بدافع المصلحة المشتركة لا بدافع المصالح الفئويّة، فيُعرض الأمر على أنه حدثٌ تاريخيّ ويُطرح في سياقات تبالغ في قيمته. لكن الحقيقة أن هذه الوحدة تحققت على اثر واقعٍ سياسيّ فرضه الإسرائيليّون علينا، ولم نختره «بإرادتنا».

في آذار/مـارس 2014، سنّ البرلمان الإسرائيليّ تعديلا لقانون الانتخابات البرلمانيّة (وهي انتخابات نسبيّة لدائرة واحدة)، يقضي برفع نسبة الحسم من 2 في المئة، إلى 3.25 في المئة، وهي نسبة تشكّل خطراً جسيماً على تمثيل كل الأحزاب الفلسطينيّة التي رأت بهذا التعديل هجوماً مباشراً عليها بهدف إسقاطها. وتحوّل الحديث عن «الهجوم المباشر» على الأحزاب العربيّة إلى الرسالة الانتخابيّة الوحيدة التي تدعو الناس للتصويت بدافع الردّ عليه. لكنّ الأحزاب تتجاهل كلياً أن رفع نسبة الحسم له قاعدة خلافيّة صهيونيّة داخليّة تتجاوز من بعيد مسألة إبقاء الأحزاب الفلسطينيّة في البرلمان أو التخلّص منها، فهو متّصل بموقف نتنياهو منذ الثمانينيّات بوجوب تغيير طريقة الحكم في إسرائيل من نظام متعدد الأحزاب إلى نظام حزبيّ ثنائيّ مقتدياً بمثاله الأميركي الأعلى.. وهو نقاش صهيوني داخليّ تشغله مركّبات كبيرة ومعقدة.

«إرادة شعبٍ» لا يقول ما يريده

طرحت القائمة المشتركة حتّى الآن شعارها: «إرادة شعب»، ونشرت برنامجها السياسي الذي لا يصرّح علانيّة عن موقفه من جوهر صراعنا مع إسرائيل ــ صراع ضد مشروع استعماري لتجسيد الأيديولوجيّة العنصريّة الصهيونيّة عبر إقامة دولة يهوديّة. برنامج يتلوّى إذ يناهض قانون «القومية اليهوديّة للدولة» (الذي ناهضته أحزاب إسرائيليّة أيضاً)، ولكنه لا يعلن أي رفض لتعريف الدولة كدولة يهوديّة، كما لا يذكر موقفاً من الصهيونيّة. أمّا بشأن الأراضي المحتلّة عام 1967 مثلًا، فلا يطرح البرنامج السياسيّ أي تلميح يتجاوز خطاب سلطة أوسلو. لم تظهر حتّى اليوم، أي قبل الانتخابات التي ستُجرى بعد شهر واحد (في 17 آذار/مارس)، بوادر طرح سياسيّ يشكّل خطوةً للأمام على الخارطة السياسيّة القائمة، طرحٌ تحمله القائمة للناس كقيمة تثقيفيّة وتعبويّة تتجاوز عبارة «صوّتوا لنا لأننا توحّدنا». وذلك على الرغم من أن توحّد الأحزاب الفلسطينيّة هو الفرصة الأنسب لإعلان أي طرح سياسي جامع مهما كان صدامياً، لأن المؤسسة الصهيونيّة غير قادرة في هذه المرحلة على شطب ترشيح القائمة ومنع الفلسطينيين من المنافسة، للاهتزاز الذي سيؤدي إليه ذلك في النظام السياسي القائم. كذلك، لم تفكّر القائمة المشتركة بتصعيد خطابها السياسي كنوع من أنواع الردّ على رفع نسبة الحسم وتضييق الخناق عليها، والتهديد بأن هذا التضييق لن يؤدّي إلّا إلى المزيد من تصعيد الخطاب وتأزيم حال الاحتلال.

إن نيّة نتنياهو المعلنة في الاستمرار برفع نسبة الحسم، وتقدّمه الواضح باتجاه تغيير طريقة الحكم في إسرائيل التي سينجم عنها غياب التمثيل للفلسطينيين، لم يطرحا حتّى الآن لدى الأحزاب الفلسطينية أسئلة تؤخذ بجديّة حول صواب ربط وجودها التنظيمي بوجودها في الكنيست الإسرائيليّ (وهو الحال اليوم)، والحاجة الماسّة لإيجاد قنوات عمل وتنظيم وتمويل أخرى تقلّص الأضرار التنظيميّة والجماهيريّة المحتملة في حال تخلّص الإسرائيليون من الأحزاب الفلسطينيّة في الكنيست. هذه كلّها عوامل مبادرة لا زالت الخارطة السياسيّة الرسميّة في الداخل الفلسطيني بعيدة عنها.

لم تكن الوحدة استجابة لـ «إرادة شعب» قدر ما كانت استجابة لظرف سياسيّ فرضه الظالم على المظلوم، وسيلة تكيّف ما مع تعديلات يُجريها المستعمر على منظومته – هذه خسارة في المعركة، لأنّ المعركة السياسيّة مع الاستعمار هي أن تناضل لتفرض عليه واقعاً يضطرّ هو للتكيّف معه، فيغير منظومته باستدامة حتى تفقد استقرارها. إن استسهال استخدام شعار «إرادة شعب» في هذا الظرف لا يبشّر بأن السنوات القريبة ستشهد حالة منّ التحديق السياسيّ الجدّي للفلسطينيين بمستقبلهم التنظيمي والفكري. شعارٌ إشكالي يطلب من العقل أن يتوقّف عن تأنيبه، إلى ما بعد يوم الانتخابات.. ثم تدور الدوّامة من جديد بعد أقل من سنتين. لكن هل يدفعنا ذلك للوقوف على الحياد؟ هذا ليس خيارا، إنما الخيار يقع دائما على انتهاز كل ظرف سياسيّ، مهما بلغ النقاش معه، من أجل إنهاك النظام بتناقضاته.

مجد كيّال

كاتب فلسطيني من حيفا

الفشل المستفحِل

يعكس ذبح الأقباط الـ21 في ليبيا مجمل واقعنا كما في مرآة. فليس القصف الجوي للمجموعات المسلحة، سواء على مدينة درنة الليبية، أو حيثما يُمارس، إلا رد فعل لإنقاذ ماء الوجه، وتعبير عن العجز حيال ظاهرة داعش وأشباهه. وهو لن يحسم الموقف، بل لن يضعف هذه المجموعات. الحقيقة المرّة أنه كان لا بد من «القيام بشيء». وهناك حقيقة مرّة أخرى تتعلق بأعداد البشر المغلوبين على أمرهم الذين يسقطون في مثل هذه العمليات، وهم ضحايا مزدوجون: لداعش المنفلت في مناطقهم، ولن يرى فيهم «أضراراً جانبية» فحسب. ولن يكون بمقدور أي قرار قد يأخذه مجلس الأمن أن يغيّر شيئاً.

والأدهى هو حين يقدَّم ذلك على أنه انتقام وثأر، فهو نشرٌ لمنطق داعش وصحبه يثير القلق علاوة على الاشمئزاز. بعد ذلك تأتي الأسئلة الشائكة والتي لا إجابات ولا حلول فورية أو تقنية لها. وصلْنا الى حال داعش في سياق مفهوم، وليس صدفة وليس عَرَضاً. ولا يمكن الخروج من هذه الحال بالترقيع، ولا بالحلول العسكرية والأمنية، لأن الأسباب التي أوجدت داعش، وقبله القاعدة، وعلى جوانبه سواه، وغداً غيرهم.. لم تُعالج، وهي أسباب بنيوية، سياسية واقتصادية وفكرية واجتماعية شاملة، تقول باختصار إن الفشل استفحل: من قمع واستبداد وفقر وتخلف وتفكك، ومن انهيار الأمل وغياب الرؤى المستقبلية. مثال بسيط: تمنع الحكومة المصرية مواطنيها من التوجه الى ليبيا فتثور الخشية من ارتفاع منسوب البطالة الضارية، ولا سيما لو عاد مثلا المليون عامل مصري في ليبيا (أو أكثر) إذا ما ازدادت المخاطر عليهم جراء «الحرب» المصرية هناك، فتقع خسارة في التحويلات بالعملة الصعبة تقدر بـ5 مليارات دولار سنوياً، بل يشار الى احتمال انهيار جديد في قيمة الجنيه.

وأما عناصر الفشل المباشر فتتحدث عن نفسها: التباطؤ المسجل في السعي لإنقاذ الضحايا (ظلوا مختطَفين لأربعين يوماً)، معبَّرا عنه بما يشبه «نسيان» أمرهم إلى أن حان موعد ذبحهم، واضطراب التواصل بشكل مقيت مع أهلهم من «الغلابى»، الفقراء فقراً مدقعاً.

يبقى أفظع ما في الموقف: وجود إن لم يكن تبريرات لقتل مسيحيين (متوفرة!)، فاستخفاف به، أو اعتراض على التفجع المصاحب للواقعة واعتباره مبالغاً به «مقارنة» بضحايا آخرين سقطوا في رابعة وسواها، أو الشماتة بمأزق السيسي، أو التلهي بتفاصيل المشهد المروع. مات العيب!

نهلة الشهال

الخارطة السياسيّة

ثلاثة تيّارات مركزيّة على الخارطة السياسيّة للفلسطينيين في الداخل توحّدت في قائمة انتخابيّة مشتركة لانتخابات البرلمان الإسرائيلي. على اختلافاتهم الفكريّة، شيوعيّون وإسلاميّون وقوميّون، سيقفون يوم 17 آذار/مـارس في مواجهة الخارطة السياسيّة الإسرائيليّة برمّتها.

● تتصدّر القائمة «الجبهة الديموقراطيّة للسلام والمساواة»، حركة اشتراكيّة ديموقراطيّة عربيّة – يهوديّة تأسست في العام 1977 تعبيراً عن ائتلاف عدد من الحركات والمجموعات اليساريّة حول الحزب الشيوعي، وقد كان الأخير أعرق الأحزاب التي انخرط فيها الفلسطينيون بعد أن سمح الصهاينة بعمله فنال قسطاً من حريّة التنظيم في الوقت الذي قُمعت فيه الحركات الفلسطينيّة الأخرى. باركت الجبهة اتفاقيات أوسلو واحتفلت بها. حصلت في الانتخابات الأخيرة على 4 مقاعد برلمانيّة، ويتوقّع أن تحصل من خلال القائمة المشتركة على خمسة مقاعد.

● التيّار الإسلامي في القائمة يمثّله الشق الجنوبي للحركة الإسلاميّة التي تأسست عام 1971 ناهلةً من أدبيات الإخوان المسلمين. في العام 1996 انشقّت الحركة الإسلاميّة بعد خلافات بدأت من نقاش اتفاقيّة أوسلو ولم تنته عندها. الشقّ الجنوبيّ اختار المنافسة في انتخابات الكنيست بناءً على قراءة براغماتيّة للوضع في الداخل، وكانت تلك لحظة تبلوره كتيار «إسلاميّ معتدل». في الانتخابات الأخيرة حصل الشقّ الجنوبي على 3 مقاعد برلمانيّة، وفي المفاوضات لتشكيل القائمة المشتركة تنازلت الحركة عن مقعد رابع لئلا تشكل عقبةً أمام الوحدة. بعد انتهاء المفاوضات قال القياديّ في الحركة، مسعود غنايم: «الشيخ الغنوشي زعيم حزب النهضة التونسيّ قال: نحن خسرنا الحكم وربحنا تونس. ونحن نقول إننا خسرنا مقعداً وربحنا الوحدة». الاشارة لحزب النهضة التونسيّ حملت دلالات سياسيّة واضحة حول توجّهات الحركة. هنا يجدر التنبيه إلى أن الشقّ الشماليّ للحركة الإسلاميّة، ويقوده الشيخ رائد صلاح، يدعو لمقاطعة الانتخابات بشكلٍ مبدئيّ، وإن كان نداء المقاطعة يُطلق بصوتٍ خافت.

● أما التيّار الثالث فهو «التجمع الوطني الديموقراطيّ» الذي أسسه عزمي بشارة في العام 1996 ومعه تيّار مركزي من حركة أبناء البلد. انطلق التجمّع على إثر التراجع السياسي الذي عمّ الداخل بعد توقيع اتفاقية أوسلو، رافضا الاتفاقيّة وطارحاً برنامجه لبناء المؤسسات تحت سقف قوميّ، ورافضاً «يهوديّة الدولة» عبر مطالبته بدولة ثنائيّة القوميّة أو ما أسماه «دولة لجميع مواطنيها». حصل التجمّع في الانتخابات الأخيرة على 3 مقاعد. بعد تأسيس التجمّع، ظلّ جزء من المنتمين لحركة أبناء البلد فيها متمسكا برفضه المشاركة في البرلمان الإسرائيليّ، لكنّ الحركة على عراقتها وتماسك خطابها، لم تستطع أن تشكّل حالة شعبيّة لمقاطعة الانتخابات.

● أما المركّب الرابع في القائمة، وهو لا يعبّر عن تيّار فكريّ، فهو «الحركة العربيّة للتغيير» التي تأسست في العام 1996 على يدّ أحمد طيبي. طيبي كان مستشاراً لياسر عرفات خلال سنوات أوسلو الأولى وأسس «العربية للتغيير» التي لم تنافس يوماً بشكلٍ منفرد، إنما تحالفت في كل دورة انتخابيّة مع حزبٍ مختلف بهدف حصولٍ رئيسها على مقعده البرلمانيّ الوحيد. ليسَ للحركة وجود شعبيّ منظّم، وبنيتها التنظيميّة صوريّة، ومع ذلك استطاع أحمد طيبي جذب اهتمام إعلاميّ كبير في السنوات الأخيرة، أصرّ بواسطته على أن يضمن مقعدين برلمانيين، واحداً له والثاني لصهره.

العربي السفير

19 شباط 2015 ـ العدد 13001
Thursday February 19, 2015

ملف

1.8 مليار دولار لمساعدة أكثر من 2.5 مليون شخص على حافة المجاعة في جنوب السودان، هو الرقم الذي تسعى الأمم المتحدة لجمعه وفق نداء أطلقته يوم الاثنين الماضي. وتحرس الأمم المتحدة نحو 100 ألف مدني محاصرين داخل المعسكرات خشية تعرضهم للقتل عند خروجهم.

حج سوداني إلى واشنطن

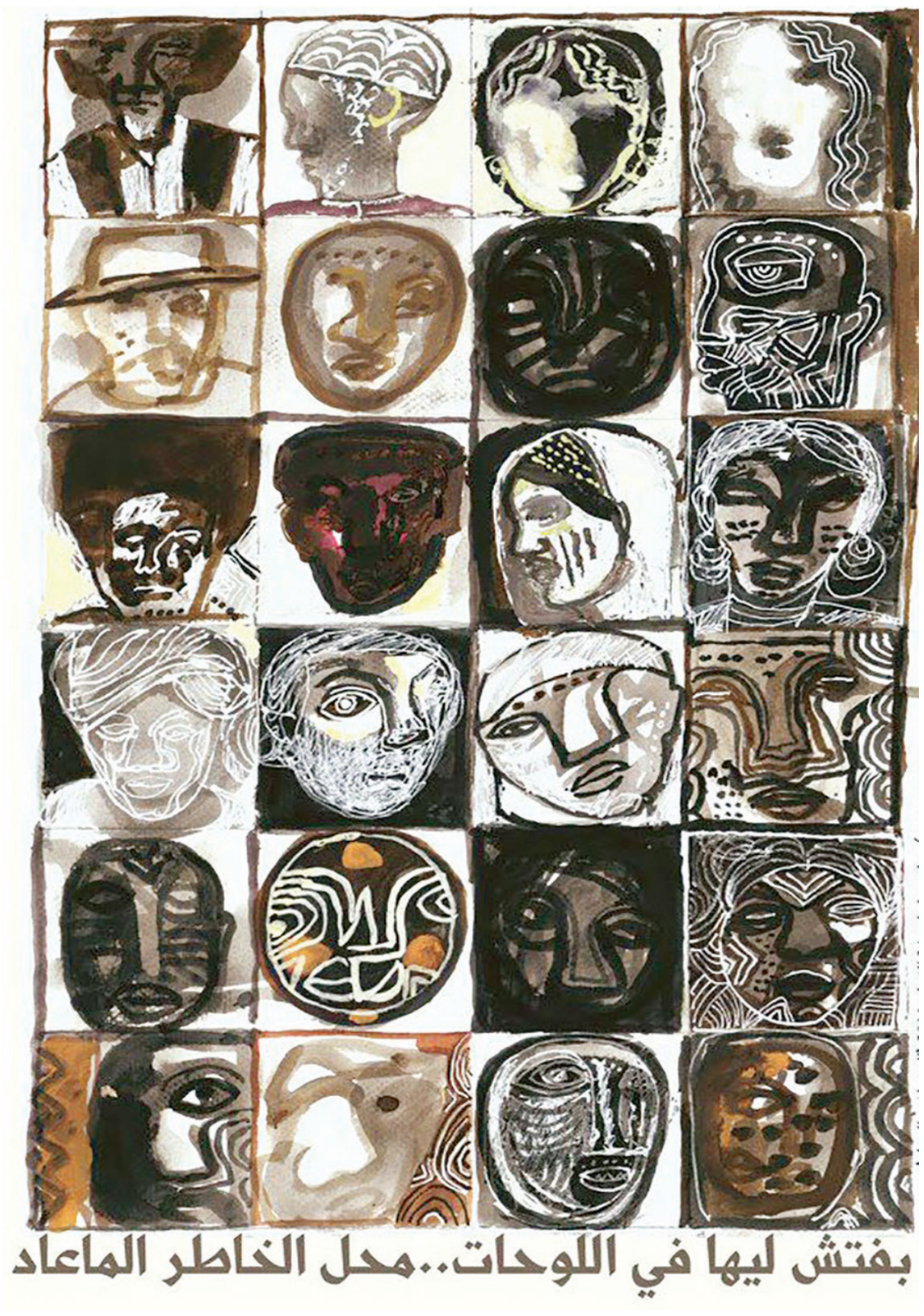

عمر صبير ـ السودان

في أسبوع واحد، مطلع شباط الحالي، استقبلت العاصمة الأميركية اثنين من كبار القيادات السودانية: وزير الخارجية، علي كرتي، ومساعد الرئيس والرجل الأول في «حزب المؤتمر الوطني» الحاكم الدكتور إبراهيم غندور. وبما أن الإدارات الأميركية المتعاقبة تعتمد سياسة محاصرة النظام السوداني وتقييد حركة مسؤوليه، لدرجة رفض إعطاء تأشيرة دخول للرئيس عمر البشير لحضور اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة قبل عامين.. فإن الزيارتين الأخيرتين لفتتا الأنظار.

الخارجية الأميركية نأت بنفسها عن زيارة وزير الخارجية السوداني، موضحة أنه جاء بدعوة لحضور إفطار الصلاة السنوي الذي يقيمه الكونغرس ويدعي له مئات من الشخصيات حول العالم، وحضره الرئيس باراك أوباما. وبرغم رفض وزارة الخارجية الدخول في تفاصيل تتعلق بتأشيرة الدخول الممنوحة لكرتي، الا ان بعض المتابعين للشأن السوداني لاحظوا ان الوزير يتحرك وفق تأشيرة تسمح له بزيارة الولايات المتحدة بدون دعوة رسمية، وأنه لم يكن في مهمة ديبلوماسية. بل تسمح له تأشيرته بتخطي حدود الـ 25 ميلا التي تحد بها تحركات المسؤولين الذين تصنف واشنطن دولهم كراعية للإرهاب.. مثل السودان. وأضاف هؤلاء ان واشنطن لم تشأ عرقلة زيارة كرتي كي لا تؤثر بصورة سلبية على زيارة غندور الذي وُجهت اليه دعوة رسمية للقدوم الى العاصمة والتباحث مع المسؤولين الأميركيين.

من نافع الى غندور

فكرة زيارة مسؤول سوداني رفيع المستوى ليست جديدة، ويضغط باتجاهها أن واشنطن وجدت نفسها معزولة عن التعاطي مع الرئيس البشير بعد منعها لديبلوماسييها ومسؤوليها من الالتقاء به إثر توجيه اتهامات له من المحكمة الجنائية الدولية. ومن الناحية الثانية، فإن السودان عبّر بصورة واضحة عن استيائه من تنصل واشنطن من وعودها برفع السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب وإلغاء الحظر الاقتصادي عليه أثر توقيع اتفاق السلام في 2005، وكذلك استياؤه من المبعوثين الخاصين الذين ترسلهم الولايات المتحدة للتعاطي مع الشأن السوداني، حيث لا يرى أنهم يركزون على كيفية تطوير العلاقات الثنائية بين البلدين وإنما ينفقون وقتهم وجهدهم في متابعة قضايا السودان الداخلية، مثل الوضع في دارفور والتحول الديموقراطي. وقد اتخذت الخرطوم موقفاً متشدداً ضد المبعوث الأميركي الأخير، دونالد بوث، فاستقبلته مرة واحدة على مستوى وكيل وزارة الخارجية فقط، الذي طلب منه خريطة طريق لمهمته وكيفية تحسين العلاقات الثنائية بين البلدين، وبعد ذلك رفضت الخرطوم منحه تأشيرة لدخول السودان. ومع أن واشنطن تردّ أن تفجر الحرب في دارفور أعاق مكافأة السودان على توقيع اتفاق الجنوب، إلا أنها بدأت تخفف قليلا من الحظر الاقتصادي في بعض الجوانب الزراعية والأكاديمية.

وقبل عامين اتجهت واشنطن لتجاوز هذا الوضع وتوجيه دعوة الى سلف غندور في الحزب، الدكتور نافع علي نافع، لزيارة واشنطن. لكن الزيارة وُوجهت بحملة عنيفة من الناشطين وجماعات الضغط، شارك فيها بعض أعضاء الكونغرس، أمثال النائب فرانك وولف، الأمر الذي دفع وزارة الخارجية الى إلغاء الدعوة. وقد يكون لشخصية نافع المثيرة للجدل (كونه رئيساً سابقاً لجهاز الأمن ومتهماً بالكثير من التجاوزات)، دور في نجاح حملة إلغاء الدعوة له.

هذه المرة يبدو الوضع مختلفاً. فشخصية الدكتور غندور وفاقية أكثر، ما يسهّل التواصل معه حتى من قبل خصومه السياسيين. لكن أهم من ذلك هو بروز ثلاثة عوامل دفعت واشنطن فيما يبدو الى السعي للتعاطي بصورة عملية مع الخرطوم، برغم تحفظاتها على ممارستها الداخلية والأقليمية: أولها البروز القوي لتنظيم داعش في سوريا والعراق، وربما ليبيا، وبوكو حرام في نيجيريا، واتجاهها للتمدد في غرب أفريقيا، إضافة الى وضع الصومال والوجود الفاعل للقاعدة في اليمن.

وللسودان خبرة في التعاطي مع التنظيمات الإسلاموية المسلحة، استفادت منها واشنطن بصورة واضحة أثر هجمات «11 أيلول»، بل وأثنت في مناسبات عديدة على تعاون السودان في مواجهة الإرهاب برغم وجوده في قائمة الدول الراعية للإرهاب! ولكن الأهم من هذا، هو الخوف من تدهور الوضع السياسي والأمني في السودان، وأن ينهار بالتالي الحاجز الذي يمنع من تواصل غرب أفريقيا بشرقها، خاصة مع النمو المتزايد لتلك المجموعات في ليبيا المجاورة لأقليم دارفور المضطرب.

أما العامل الثاني فيتمثل في تفجّر الحرب الأهلية في جنوب السودان. فبروز دولة جنوب السودان يكاد يكون صناعة أميركية خالصة، إذ نجحت اللوبيات العديدة من المسيحيين والسود ومجموعات حقوق الإنسان المختلفة في الضغط على الإدارات الأميركية المتعاقبة للدفع باتجاه فصل جنوب السودان، من دون الإعداد الكافي للدولة الجديدة ولمؤسساتها ومع غض الطرف عن المشاكل الهيكلية التي تعتورها.. توج ذلك في العام 2011 ببروز جنوب السودان كأحدث دولة على ظهر البسيطة. ولكن، وبعد مضي عامين فقط تفجرت الحرب الأهلية بين رفاق الأمس، متخذة بعداً إثنياً وقبلياً يهدد بالتحول إلى حرب إقليمية بعد التدخل الأوغندي الى جانب رئيس جنوب السودان، سيلفا كير، بمواجهة خصومه الذين يقودهم نائبه السابق رياك مشار. السودان يمثل عاملاً لا يمكن تجاهله عندما يتعلق الأمر بجنوب السودان، فهناك التاريخ المشترك ومعرفة الخرطوم الحميمة بكل قياداته السياسية، ووجود ألفي كيلومتر من الحدود المشتركة، وهي الأطول مع جيران جنوب السودان الستة. والأهم من هذا أن السودان يمثل المعبر الوحيد لصادرات نفط جنوب السودان الى الأسواق العالمية، وهي مصدر الدخل الوحيد لتلك الدولة.

وبسبب الدعم الأميركي القوي الذي أسهم في انفصال جنوب السودان، فإن الولايات المتحدة تعتبر مسؤولة بصورة ما عما يجري هناك. لكنها تبدو مشلولة ولا تعرف كيفية التعامل مع ما يجري، وهو ما يتضح من الانقسام الواضح في الإدارة بين ما إذا كان على واشنطن أن تمضي قدماً في فرض عقوبات وحظر على القيادات الجنوبية المسؤولة عن استمرار الحرب، من عدمه.

العامل الثالث يظهر في بروز الرئيس البشير بخلفيته وشخصيته العسكرية (وليس الاسلاموية)، كأقوى رجل في البلاد بعد نجاحه في تحييد الحركة الأسلاموية تحت مسمياتها المختلفة، وهي التي حملته الى السلطة قبل ربع قرن من الزمان. فهو تخلص بداية من زعيم الحركة، الدكتور حسن الترابي، مستعيناً بتلامذته مثل نائبه السابق علي عثمان محمد طه ونافع علي نافع، ثم تخلص من هؤلاء في أواخر العام 2013 تحت دعاوى التغيير، وأصبح الطاقم الذي يدير البلاد حالياً يدين بالولاء الشخصي له أكثر من انتمائه الأسلاموي أو لحزب المؤتمر الوطني.

متغيرات سودانية

وهكذا، فالإشكال الرئيس الذي يواجه الإدارة الأميركية هو أنها عزلت نفسها عن التعاطي المباشر مع البشير بسبب اتهامات المحكمة الجنائية الدولية تجاهه، كما انه ليس واضحاً اذا كان لأي من معاونيه الحاليين قدر من السلطة والقدرة يمكنهم من التأثير على البشير وعلى الأوضاع بصورة عامة. ويزيد من تعقيد الأمور أن البلاد تتهيأ الى انتخابات رئاسية وبرلمانية في نيسان المقبل، يتوقع أن يفوز فيها البشير بدورة رئاسية جديدة، ومعه حزبه المؤتمر الوطني، وذلك في ظل مقاطعة من معظم القوى السياسية الأخرى. وتظلل علامات الاستفهام نوع السياسات التي سيتم تبنيها في مختلف الملفات الداخلية والخارجية في الدورة الرئاسية الجديدة، وأهم من هذا، نوع الشخصيات التي سيعتمد عليها البشير لإنفاذ هذه السياسات ومتابعة مختلف الملفات.

ولهذا كله، فلا يبدو غريباً التعتيم الذي لازم زيارة غندور الى واشنطن. وبغض النظر عما تمّ الاتفاق عليه، فإن التدرج في التعاطي مع مختلف القضايا العالقة بين البلدين يبدو سيد الموقف، خاصة أن سياسة واشنطن تجاه السودان ظلت الى حد كبير متأثرة بمجموعات الضغط العديدة التي فرضت القضية السودانية على الإدارات الأميركية المتعاقبة، برغم ان السودان لا يتمتع بثقل سياسي أو اقتصادي خاص يبرر جعله أولوية سياسية أو اقتصادية لواشنطن. ويظهر هذا في انه، وبعد أسابيع قليلة من دخول جورج بوش البيت الأبيض في رئاسته الأولى في 2001، استقبل مستشاره كارل روف وفداً من المسيحيين بقيادة شارلس كولسون الذي سجن بسبب دوره في فضيحة ووترغيت وخرج من السجن «مسيحياً جديداً»، حيث طلب الوفد أن تعمل ادارة بوش على معاونة مسيحيي السودان، ووعدهم روف خيراً، وترجم وعده ذاك الى واقع حيث رمت الادارة بثقلها حتى أبرم اتفاق السلام مع الحركة الشعبية المتمردة في جنوب السودان في العام 2005.

وإبان تولي مادلين أولبرايت وزارة الخارجية، قدم لها الديبلوماسيون المحترفون مذكرة يوصون فيها ان تعيد الوزارة السفير الأميركي الى الخرطوم بعد أن نقل الى نيروبي بدعوى التخوف الأمني عليه، وأوصوها بتعزيز الوجود الديبلوماسي لأن السودان مصنف دولة إرهابية وتحتاج الإدارة الى الحصول على معلومات موثوقة، هذا بالإضافة الى الحرب الأهلية الدائرة هناك، وكلها تحتاج الى وجود ديبلوماسي أميركي فعّال لمواجهتها. أولبرايت وافقت على المقترح وأصدرت قراراً بذلك، لكن مجموعات الضغط هبّت منتقدة القرار الذي أعتبرته مكافأة للخرطوم، مما أضطر أولبرايت لسحبه في غضون 24 ساعة.

ولهذا من المفيد انتظار مرور وقت كاف لاختبار متغيرات ما يجري في كل من الخرطوم وواشنطن، لمعرفة ما اذا كانت زيارة غندور تؤشر الى مسار جديد في علاقات البلدين وفي التعامل المباشر بينهما، وفي تقليل تأثير مجموعات الضغط في توجيه السياسات الأميركية تجاه السودان.. أم لا.

السر سيد أحمد

كاتب صحافي من السودان مختصّ بقضايا النفط

الإضراب وسيلة الحقوق في مناجم موريتانيا

كسب عمال مناجم الذهب الرهان، وأرغم إضرابهم الذي استمر لأقل من أسبوع، شركة «تازيازت موريتانيا» (الواقعة على بعد مئتي كلم شمال نواكشوط) على الرضوخ لمطالبهم، وهي حقوق ظلت إدارة الشركة تماطلهم بخصوصها لأشهر عدة.

تراجعت الشركة ووقعت اتفاقاً مع مندوبي العمال الذين قرروا التوقف على العمل قبل أيام احتجاجاً على فرض العمل بالساعات الإضافية. وينص الاتفاق على تسوية قضية «الإكرامية» التي تقدّمها الشركة للعمال، ووثيقة البنك التي أوقفتها والتي تتيح لهم الاستفادة من قروض لدى البنوك التي تحال إليها أجورهم، ورفع مستوى رواتب المهندسين الموريتانيين التي لا تتجاوز في الغالب ألفي دولار في حين يتقاضى المهندسون الاسترياليون والبريطانيون والمصريون في الشركة أضعافها.

لكن نجاح عمال الذهب لم يشمل عمال الحديد الذين يواصلون الإضراب وسط ترهيب ووعيد من إدارة الشركة التي طردت عشرات العمال.. وعلى الرغم من ذلك، فآلاف عمال شركة الحديد مصممون على استعادة حقوقهم الذين أكدوا في ردهم على قرار الفصل تمسكهم بالإضراب.

وباتت مدينة ازويرات في أقصى الشمال، وهي العاصمة المنجمية لموريتانيا حيث يتم استخراج الحديد، على موعد مع مسيرات يومية مطالبة بإقالة مدير «شركة حديد موريتانيا» الذي يحمله العمال مسؤولية تفاقم أوضاعهم وكتب المتظاهرون على لافتاتهم عبارة واحـدة، وهي «ارحل».

وتفاقم الوضع بعد نزاع علني بين الشركة ومحافظ المدينة الذي اعتبر أن للعمال الحق في الإضراب كشكل قانوني متحضر، من دون المساس بالمصالح العامة، وهو ما اعتبره مدير شركة الحديد دعماً للعمال.

وقد خرجت المعارضة عن صمتها بعد قرار مدير الشركة بطرد عشرات العمال، وقالت إن موريتانيا تعيش على وقع «حركة احتجاجية غير مسبوقة، تعددت جبهاتها واختلفت عناوين الفاعلين فيها».

بالمقابل هددت شركة حديد موريتانيا بطرد آلاف العمال في حالة مواصلة الإضراب. لكن العمال يواصلون اعتصاماتهم مستفيدين من وجود حملات انتخابية، ومحوّلين مدينة ازويرات، من مدينة عمالية هادئة يطبعها الروتين الى مكان يعيش أمسيات كرنفالية تختلط فيها الثقافة بالسياسة. الشعر سيد الموقف في بلد «يتنفس الشعر» ويوظفه في شتى معاركه. ولا تغيب فلسطين عن تلك الأمسيات وعن ذكرها في مداخلات العمال!

ويتوقع ان تتدخل السلطات لحلحلة الأمور بعد ان تفاقمت، مؤكدين ان شركة حديد موريتانيا لا يمكنها ان تبقى مشلولة وهي التي يعول عليها كثيراً في موازنة البلاد.

وهذا مقطع يردده المضربون، وهو جزء من أشعار لموظفين قدماء في الشركة:

«هم طيّبون لأنهم لم يمسوا القصر الثمين،
طلبوا الزيادة في الأجور وراحة المتعبين..».

المختار ولد محمد

صحافي من موريتانيا

مواقع / إصدارات

ميدان التعليم في مصر

«ناس كتير أوي مننا عارفين مشاكل التعليم. في ناس أخدوا خطوات للإصلاح وأسسوا مؤسسات أو بدأوا مبادرات لحلّ مشاكل أو تقديم حلول بديلة، لكن كتير من المبادرات والمؤسسات حجم أنشطتها صغير وبتشتغل على نطاق ضيق عشان مواردها بتكون محدودة...».

هذه خلاصة فكرة مشروع «ميدان التعليم»، الذي يشكّل مساحة للحوار بين أفراد أو مجموعات أو مؤسسات وجمعيات وجهات حكومية ومدارس.. وغيرها من المهتمّين أو المعنيين بقطاع التعليم في مصر. وإضافةً إلى كونها مساحة حوار، فهي مفتوحة لتبادل الخبرات والمعرفة حول التعليم والتعلّم، وللتعرّف على المشاكل ومحاولة حلّها.

ولكن أين هو هذا «الميدان»؟ جواب القيّمين أنه مفرود على صفحات الإنترنت، لديه موقعه الالكتروني الخاصّ وصفحته الناشطة على فايسبوك. أمّا كيف يحضر الميدان لممارسة وظيفته، فعبر فعاليات ودعوات تناقش وتساعد على التشبيك بين المهتمين.

نذهب لمتابعة الموقع الالكتروني الذي يحمل في تبويبه «المؤسسات والمبادرات»، حيث يعرض عدداً من المؤسسات المعنيّة بقطاع التعليم، والتي تسجّل نفسها طالبةً متطوعين أو موظفين في مسائل محددة. ويؤمّن الموقع وسائل التواصل معها ومراسلتها والاطّلاع على نشاطها الرئيس. أمّا «المبادرات»، فتعرض مبادرات قائمة وجارية تصبّ في خانة التقدّم بقطاع التعليم في مصر. آخرها كان حول نشاط بعنوان «البداية من هنا»، الذي يهدف إلى منح تعليم مكمّل للأطفال المسجلين في المدارس الحكومية من سن 8 إلى عشر سنوات في المناطق الأكثر فقراً لتوفير فرصة تعليم أفضل لهم عن طريق مناهج متطورة... باقي التبويب يعرض «شركاؤنا، فعالياتنا، المدونة، اتصل بنا».

وبعيداً عن شركاء الميدان الذين يصل عددهم إلى الستة، وهم مؤسسات غير حكومية، هناك «الفعاليات الخاصة». وهذه تحيل إلى صفحة خاصة على فايسبوك تحمل كل ما تمّ تنظيمه. آخرها كان فعالية «مدارس شكل تاني»، التي حاولت التركيز على المدارس الموجودة في مصر والعاملة وفق المنهج المعمّم من الوزارة، ولكن مع مساحة حرة لتعليم الفن والحرف كي يتمكّن الأطفال من اكتشاف مواهبهم. الباحث في جامعة هليوبوليس محمد ناجي، وهو مدير لواحدة من المدارس المصرية، عرض تجربته. حكى عن التزامه بمناهج الوزارة ولكن مع تقديمها بطريقة خاصة مُشجّعة، مثلاً «في تالتة ابتدائي الأطفال بيعملوا مشروع القمح ، بيزرعوا القمح بنفسهم، ويدرسوه يدوياً زي الفراعنة، ويعجنوا ويخبزوا ويقدموا العيش لطلبة الحضانة»..

يحمل باب «المدونة» بضع مقالات عن تجارب مختلفة في قطاع التعليم، تسرد آخرها علياء أحمد «يبدأ الطلاب في جماعة برواية شعر ثم يقوم المعلم بالعزف على البيانو ويغني الطلبة، ثم يوقف في صف أمام الفصل من يوافق يوم مولدهم يوم الخميس مثلًا (اليوم وليس التاريخ) ويبدأ كل منهم برواية شعر يعبّر عن شخصيته (تمّ حفظه من قبل)، إما أن يكون شعراً عامياً أو أن يكون مؤلفاً من قبل المدرس للطالب، ويقومون بذلك كل أسبوع. ثم يقوم الفصل جماعة بالعزف على الناي». أمّا صفحتهم على فايسبوك فناشطة أكثر من موقعهم الالكتروني ربما لكونها أكثر تفاعلية وقدرةً على المشاركة.

.. وهذا نموذج عن مبادرات صادرة عن المجتمع لتحسين شروط الحياة.. هنا في التعليم، ولأن المجتمع لا يمكنه الحفاظ على نسيجه متماسكاً ولا بلورة طموحاته في التقدم والانجاز من دون مبادرات ذاتية تعبر عن الشعور بالمسؤولية عن المصير المشترك.

/http://educationsquare.weebly.com

فكـــرة

أفلامنا لنا

«أنا، مخرج فيلم (.....)، أعتبر نفسي مبدعاً إسرائيلياً وأعتبر ما أقدّمه إبداعاً إسرائيلياً». تفتتح هذه العبارة إقراراً سيكون على أيّ مخرج سينمائيّ يحصل على دعم ماليّ من مؤسسّة «يهوشاع رابينوفيتش» الإسرائيليّة التّوقيع عليه من الآن فصاعداً. هذا الشّرط المستجدّ يأتي بعد الجدل الّذي أثارته المخرجة الفلسطينيّة سهى عرّاف، العام الفائت، عندما رفضت التّعريف عن فيلمها («فيلا توما») في المهرجانات السّينمائيّة الدّوليّة الّتي شارك فيها (البندقية وتورونتو مثلًا) كفيلم إسرائيلي، وأصرّت على فلسطينيّته، على الرغم من أنّ تمويله جاء من ثلاث مؤسّسات إسرائيليّة هي صندوق دعم السّينما ووزارة الاقتصاد واليانصيب الإسرائيلي. اعتبرت عرّاف أنّ أيّ نتاج ثقافيّ يحمل هويّة صاحبه لا هويّة المال الّذي أُنفق عليه. وهنا أسّ المشكلة وأساسها. الإسرائيليون يحاولون بكلّ الوسائل طمس الهويّة الفلسطينيّة في أراضي 48، وفي كلّ مكان من هذا العالم، وهم يفضّلون وصف «عرب إسرائيل» على أي وصف آخر، كـ «فلسطينيّي 48».

في النّهاية، ذهبت المخرجة نحو تسجيل فيلمها في المهرجانات «بلا وطن» تجنّباً لتسمية «الإسرائيلي – الفلسطيني» البغيضة. موقفها هذا – وإن بدا فيه تراجعٌ ما – لم يرق لصانعي الدّعاية الصّهيونيّة الّذين يحاولون إظهار إسرائيل في مظهر الدّولة الديموقراطية التي تتيح لجميع «أبنائها» التّعبير عن وجهات نظرهم حتّى وإن تعارضت مع وجهة النّظر الرّسميّة، فشنّوا هجمةً شرسة عليها وصلت حدّ مطالبة وزيرة الشّباب والرّياضة ليمور ليفنات لها بإعادة الأموال الّتي أخذتها (580 ألف دولار). لكنْ بعيداً عن استعراض ردود الفعل الإسرائيليّة – غير المستغربة – لا بدّ من طرح هذا السّؤال: ما الّذي يجعل فنّانة فلسطينيّة تدافع بقوّة عن هويّتها وهويّة فيلمها، تأخذ له تمويلًا من مؤسّسات إسرائيليّة في الأصل؟ تجيب عرّاف على هذا التّساؤل بالقول إنّها في البداية حاولت الحصول على دعم لفيلمها من صناديق أفلام عربيّة وأوروبيّة، لكنّها لم تفلح. وهي تثير مشكلة مليون ونصف المليون من فلسطينيّي 48 يدفعون ضرائب لدولة إسرائيل، ومن حقّهم استعادة هذه الضّرائب متى حانت لهم الفرصة لفعل ذلك. ولكن الإشكالية كلها تقع هنا، وهي تخص مختلف أوضاع فلسطينيي 48 وليس صناعة السينما فحسب، وتتعلق بفكرة أنهم «مواطنون»، وواقع أن لديهم هوية أخرى، وهي مضادة وهم يتمسكون بها.

يصحّ هنا استحضار موقف حملة مقاطعة داعمي إسرائيل الّتي أصدرت العام 2006 بياناً وقّع عليه فنّانون فلسطينيّون وإسرائيليّون يدعو إلى مقاطعة المهرجانات السينمائيّة الإسرائيليّة والمؤسّسات الإسرائيليّة الّتي تدعمها الحكومة. أعضاء الحملة في أراضي 48، وإن كانوا يدعمون قرار سحبي في عدم تمثيل إسرائيل دوليّاً، إلّا أنهم يرون أن المواجهة الثّقافيّة للمشاريع الصّهيونيّة لا يمكن أنْ تمرّ بحالٍ من الأحوال عبر الحصول على أموال إسرائيليّة.

ما الحلّ إذن للتخلّص من هذا الوضع؟ لعلّه يكون في التّوجّه نحو مبادرات التّمويل الجماعي أو في إنشاء صندوق فلسطيني لدعم السينما داخل أراضي 48 يساهم في تحرير صانعي الأفلام هناك من القبضة الإسرائيليّة حتّى لا نضطر في المستقبل إلى رؤية شعار وزارة يتولّاها مجرمٌ كنفتالي بينيت (وزير الاقتصاد الحاليّ) على ملصقات أفلام المخرجين الفلسطينيين. إن كان هذا يبدو حلماً فلا شيء يشبه الأحلام مثل السّينما.

ربيع مصطفى

العربي السفير

قضية

13 في المئة من إجمالي دخل المصريين يجري إنفاقه على العلاج الصحي، وفق أحدث تقارير الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في مصر. ويذهب 50 في المئة ممّا يتحمله المصريون من تكلفة العلاج على الأدوية، وهي نسبة تُعدّ كبيرة، بينما تضغط شركات الأدوية الآن لزيادة أسعارها.

في فنون ذبح المصريين على التوالي

لا يمكنك أن تذبح شعباً دفعةً واحدة، لكن يمكنك تقسيم المهمة إلى أجزاء متتالية. وإذا لم تعجبك قصة الثور الأبيض، ورأيتها طفولية ومستهلكة أكثر من اللازم، فيمكنك التعرف على قصة وزير الداخلية المصري، محمد إبراهيم، مع جماعة الإخوان، فربما تجدها أكثر واقعية وجدّة.. بدأت القصة بجنرال مغمور لا يعرفه أحد، تدرج في مناصب شرطية اعتيادية حتى اقترب من سن التقاعد حين تم تعيينه نائباً لمدير أمن أسيوط في جنوب مصر عام 2010، ثم تمت ترقيته بعد سنة واحدة ليشغل منصب مدير أمن أسيوط في عام 2011. انتُخب محمد مرسي رئيساً للجمهورية في حزيران/ يونيو2012، وكلف هشام قنديل بتشكيل الحكومة التي ضمت اللواء أحمد جمال الدين كوزير للداخلية، فوقع اختياره على محمد إبراهيم ليكون مساعداً أول ومديراً لقطاع مصلحة السجون. قرر محمد مرسي عزل جمال الدين بعد تقصيره في مهامه الأمنية خلال أحداث قصر الاتحادية في كانون أول/ ديسمبر، وأتى بمحمد إبراهيم وزيراً للداخلية في كانون الثاني/ يناير 2013.

الذبح الجماعي بمباركة الإخوان

وقف محمد مرسي مجسّداً للعبث الناطق، ومتملقاً لقوات الشرطة المحتشدة أمامه، في الذكرى الثانية لثورة «25 يناير 2011» التي اختارها الثوار الشباب متزامنة مع العيد السنوي للشرطة، احتجاجاً على القمع والتعذيب والقتل. وإذا بالرئيس «المدني المنتخب» يتعجب من محاسن الصدف التي جعلت الثورة الشعبية في يوم عيد الشرطة، تلك التي وصفها مادحاً بأنها «في القلب من ثورة يناير»، عوضاً عن اتخاذه إجراءات حاسمة لإصلاح ذلك الجهاز وإعادة هيكلته ومحاسبة المتورطين من ضباطه في جرائم قتل وتعذيب. لم يمر يوم واحد حتى كانت الشرطة تُعمل القتل في أهالي مدينة بورسعيد على خلفية إصدار أحكام بالإعدام الجماعي للمتهمين في أحداث «مذبحة الإستاد»، التي ارتكبت في مطلع شباط / فبراير 2012.

بحسب منظمات حقوقية مستقلة مشهود لها بالنزاهة، وإضافة إلى ما وصلت إليه لجنة تقصي الحقائق البرلمانية التي حققت في هذه المذبحة، فإن أحداث الإستاد قد تم تدبيرها مع سبق الإصرار والترصد من قبل أجهزة ذات سلطة نافذة، ولا يمكن التسليم بأنها أحداث شغب كروي عادية. ووفق شهادات المحامين وأهالي بورسعيد، فإن اعتقال الشباب حول الإستاد كان عشوائياً وتلفيق التهم كان السمة السائدة. لكن الحكم بالإعدام الجماعي قد صدر ملائماً لأهواء مجموعات ألتراس النادي الأهلي التي احتشدت في شوارع العاصمة مهددةً بإحداث موجة عارمة من الاضطرابات إذا صدر الحكم مخففاً. انشغل الرأي العام في القاهرة باحتفالات مجموعات الألتراس المهيبة، مع إحيائهم لذكرى ضحاياهم الذين تجاوزوا السبعين شاباً، وغفل الناس عن المقتلة التي ارتكبتها الشرطة بالتزامن مع النطق بالحكم.

كان أهالي المتهمين، ومعهم بعض مجموعات ألتراس النادي المصري البورسعيدي، قد اعتصموا أمام سجن بورسعيد قبل موعد جلسة النطق بالحكم بيومين. وفور النطق بالحكم بدأ القنص يستهدف بعض الأهالي الذين ترددت الأقاويل حول تهديدهم بالبوح بأسرار كانوا يكتمونها حول تفاوض أجهزة أمنية معهم على أشياء مبهمة. بدا الأمر للمتابعين عن قرب أن جانباً من المتهمين كانوا بالفعل ضالعين في الأحداث كبلطجية مستأجَرين، وكانوا على استعداد لقضاء بعض السنوات في السجن في مقابل أموال دفعت لهم، وهو سلوك ارتزاقي شائع في أوساط محترفي الإجرام. لكن الاتفاق لم يشمل الحكم بالإعدام، وهو دفع أحد المتهمين بالصراخ داخل القفص في إحدى جلسات المحاكمة مهدداً بكشف ما عنده، فنال جزاءه ضرباً فورياً من بعض زملائه المتهمين، ثم أعلن عن وفاته في السجن بدعوى دخوله في نوبة عصبية بعد سماع الحكم.

غابت كل هذه التفاصيل وغيرها عن المشهد الإعلامي في العاصمة، وزعمت الشرطة بقيادة محمد إبراهيم أن «أهالي البلطجية» أرادوا اقتحام السجن لتهريب «المجرمين» في تسويغ لجريمتهم. استمر القتل في اليوم التالي بفتح النار عشوائياً على جنازات المقتولين في اليوم الأول، فسقط ضحايا جدد استحقوا لقب «شهداء يشيّعون شهداء» كما أطلق عليهم أهالي المدينة. بلغ إجمالي الضحايا ما يقرب من 40 مواطناً، إضافة إلى عشرات المصابين الذين لم يشتهر منهم سوى معاق حركياً انتشر تسجيل مصور لإصابته وأشيع أنه قتل.

ماذا كان موقف الرئيس الإخواني وقواعد الجماعة؟ لم يحاسب وزير الداخلية ولم يقله من منصبه، بل دافع محمدَ مرسي عن الشرطة، وتحدث بتفاصيل مزعومة في لقاء شهير جمعه بالجالية المصرية في ألمانيا أمام كاميرات وميكروفونات وسائل الإعلام. أما القواعد الإخوانية، فانطلقت على شبكات التواصل الاجتماعي في هستيريا، تسوّغ للشرطة وتدعم روايتها وتمدح بطشها. استغل العسكر الاضطراب وانتزعوا إقليم قناة السويس بالكامل ليكون تحت السيادة العسكرية في حالة طوارئ استثنائية، كانت تمهيداً لزحفهم نحو العاصمة.

الذبح الجماعي في صفوف الإخوان

وقف محمد مرسي في خطابه قبل الأخير، قبيل احتجاجات 30 حزيران/ يونيو 2013 الحاشدة، مجدداً دفاعه عن الشرطة. في الخطاب ذاته الذي وصف فيه قادة الجيش بأنهم «رجال من ذهب»، قال إن رجال الشرطة «لا ينامون»، ملتمساً لهم العذر في تقصيرهم وأخطائهم في الأشهر الأخيرة من حكمه. نالت كلمته تصفيقاً حاداً من جمهور مؤيديه، وهم أنفسهم الذين دافعوا عن تجاوزات الشرطة، بقيادة محمد إبراهيم، حينما نزلت إلى جوارهم في مطاردات واشتباكات مع معارضيهم. تخطت هستيريا الدفاع عن الشرطة بين القواعد الإخوانية وحلفائهم من عموم الإسلاميين مرحلة تبنّي رواية الشرطة وتسويغاتها، فانتقلوا إلى مرحلة متقدمة من تسفيه دماء الضحايا مستكثرين على من يشتهر بلقب «كريستي» ــ مثلاً ــ أن يستحق وصف «الشهيد».

كان يفترض في الإسلاميين أن يكونوا أكثر دراية من غيرهم بأدبيات التراث العربي والإسلامي، ومنه الحديث المنسوب للنبي «مَنْ أَعَانَ ظَالِماً سَلَّطه الله عليه». لكن تجربة الإسلاميين أوضحت أنهم لم يفقهوا شيئاً من مضمون ما يحملونه من أسفار، فإذا بمحمد إبراهيم، وزير الداخلية الذي لا ينام في القلب من الثورة، يعمل القتل الجماعي والجزر في صفوف الإخوان في مذبحة النصب التذكاري نهاية شهر تموز/ يوليو، ثم المذبحة الكبرى في فض اعتصام ميدان رابعة العدوية في منتصف آب/ أغسطس 2013. ألا يذكّرنا هذا بتأييد سيد قطب لإعدام القياديين العماليين مصطفى خميس ومحمد البقري عام 1952 في مقال «حركات لا تخيفنا» قبل أن يُحكم عليه هو شخصياً بالإعدام بعد 13 سنة؟

الذبح الجماعي المرفوض من الإخوان

تجددت مذابح محمد إبراهيم في شباط/ فبراير الجاري، وأعمل القتل في صفوف مشجعي نادي الزمالك على بوابة إستاد مقام على أرض يملكها الجيش. بحجج واهية، تمّ تبرير استخدام العنف المفرط الذي أدى إلى الاختناق والتدافع فسقط ما يقرب من 30 شاباً في زهرة شبابهم. وعلى الرغم من أن العدد أقل من ضحايا بورسعيد، إلا أن تضامن الإخوان مع المغدورين هذه المرة كان واضحاً بعد أن جربوا الذبح الجماعي على يد القاتل نفسه، بطلهم السابق!

لكن الأمر لم يعد مقتصراً على الإخوان، وإن ارتبط ظهور محمد إبراهيم على الساحة بهم، ثم شهرته بذبحهم. الخطير الآن هو إعمال القتل في صفوف الناس بالتوالي والتتابع. كانت الوصمة جنائية في مطلع 2013، فاستبيحت أرواح الناس وأجسادهم عشوائياً بدعوى أنهم «بلطجية»، ثم صارت الوصمة سياسية في النصف الثاني من 2013 وبطول 2014، فاستبيح كل ما يُشتبه في كونه «إخوانياً»، بل حتى ما يمكن تصديق أنه إخواني. ويسكت الناس على الذبح الجماعي والتهجير القسري في سيناء المبرر بالوصم الجهوي، فتلك هي مناطق «الإرهابيين». انتقل الذبح الجماعي لمرحلة السكوت المجتمعي عليه تحت دعوى الوصم الجيلي السلوكي، فشهدنا دفاع قطاعات واسعة من «المواطنين الشرفاء» عن الشرطة ضد الضحايا من «شباب» الألتراس «المشاغبين»

فهل نستبعد أن تدمن السلطة وصم أية مجموعة أو فئة تريد ذبحها بأوصاف طبقية أو عرقية أو ثقافية في المستقبل القريب كي تبرر ذبحهم؟ وهل يكون خيالياً أن نتوقع انتهاج الدولة للعنف المميت العشوائي في تنفيذ أي قرار إداري لاحقاً؟ ألم يسكت الناس على قتل 30 شاباً لعدم حصولهم على تذاكر المباراة، مهللين لأحكام الإعدام الجماعي لمئات المتهمين في قضايا ملفقة؟ وهل عرفنا شيئاً عن فن ذبح الشعوب على التوالي؟

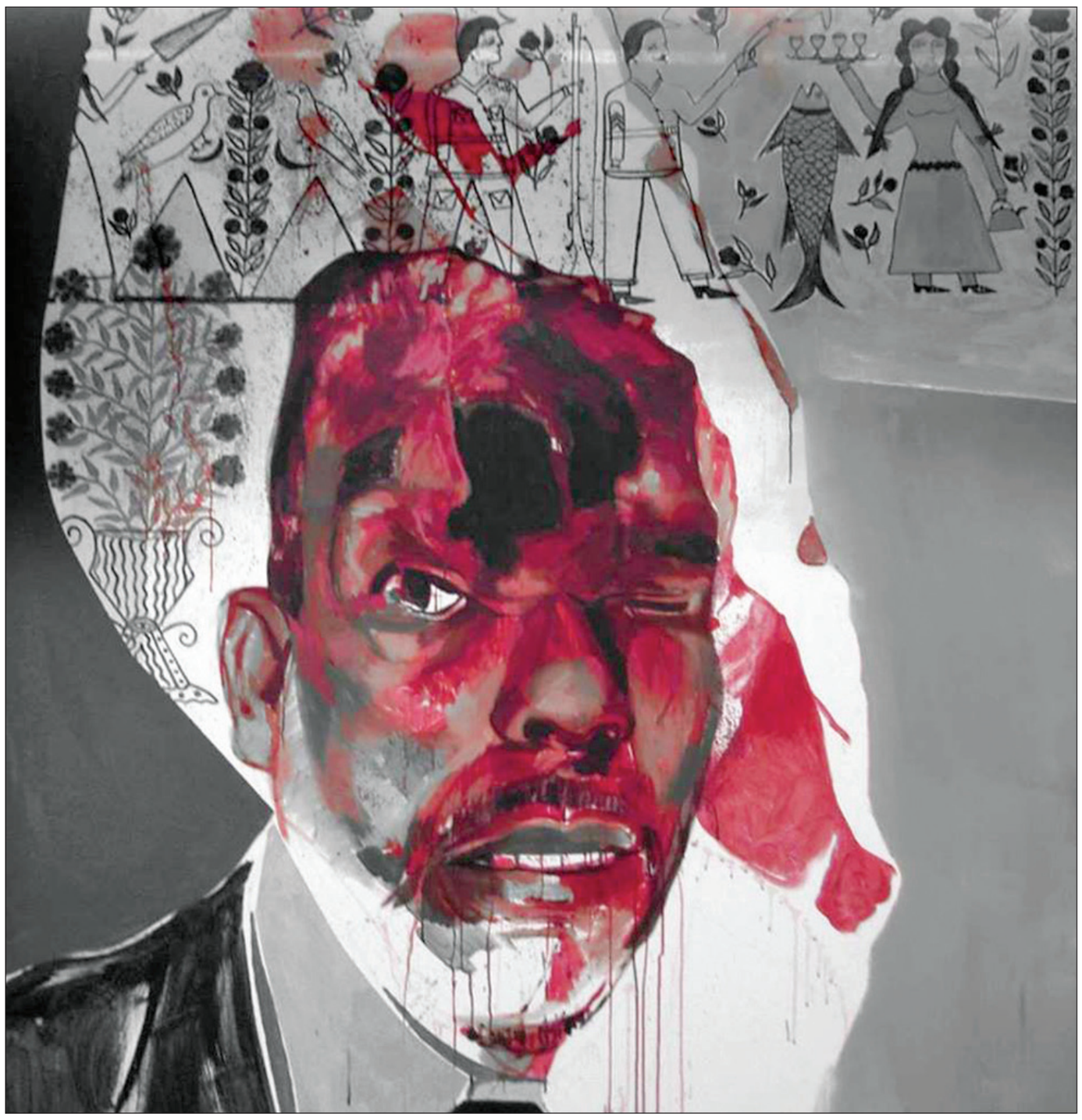

عمّار أبو بكر - مصر

اسماعيل الاسكندراني

باحث في علم الاجتماع السياسي - من مصر

بؤر توليد العنف في المجتمع المدرسيّ

لا يستقيم الحديث عن العنف في المدرسة، من دون العروج على حالة الظاهرة في المجتمع، وهي مستشرية على نحو بالغ، حيث يمثل الذراع الوسيلة الأسرع والأضمن في صون الحقوق عوضاً عن الهزال في النظام القانوني والقضائي القائم والمنوط به حسم الصراعات بين الأفراد. وقد بلغت معدلات العنف الأسَري والطائفي والجنسي والسياسي في المجتمع – مؤخراً– مدى بعيداً، اتكأ على قديمه الشائع في خناقات الشوارع الشعبية والتي يهرع لها رجال الشارع وشبابه لتسجيل دور إمّا بالسعي نحو الفض أو بالمشاركة لإحماء وطيس المعركة، بينما تتابعها النساء بشغف من الشرفات، ليبقى النجاح في الإتيان بالحق شيمة الشجعان، والقدرة على رد الاعتداء مبلغ الرجولة وغايتها. ولما تنوّعت أشكال العنف في المجتمع، فقد انتقلت للمدرسة بصورها المختلفة، وإن كان البدني واللفظي هما الأكثر بزوغاً في المجتمع المدرسي. وتلبية للثقافة المجتمعية، فهو أكثر بين البنين عن البنات، وفي المدارس الحكومية عن الخاصة.

عصا المعلم

عصا المعلم هي أول ما يتبادر للأذهان حين الحديث عن العنف في المدارس، وإن كان بعض المعلمين يعول عليها في ترويع التلاميذ للتربح منهم في الدروس الخصوصية، فإن الأكثرية يلجأون إليها لتحجيم انفلات التلاميذ، حيث يبقى التحرش بالمعلم سعياً لاجتلاب الضحكات واختلاق النكات، مزاجاً طالبياً عاماً، وهو وسيلة بعض التلاميذ لتخفيف جدية الدرس في الحصص المدرسية المتتالية ومجرى لتنفيس بعض من هول الطاقة المقموعة بنفوسهم إزاء الروتين المدرسي. لذلك قد يتحمل المعلم شطراً من المسؤولية عن الانفلات السلوكي للتلاميذ، خاصة إن كان جماعياً وموجّهاً لأحد المعلمين على وجه الخصوص، إذ يزيد الأمر أو يقل بحسب شخصية المعلم ومدى تمكنه من أدواته وقدرته على تصريف طاقة تلاميذه في مصارف شرعية لا تعيق سير العمل، بينما «بالضرب» يحسم كثير من المعلمين الوضع في حده الأدنى. يدعم ذلك أن الضرب ما زال معتمداً كإجراء عقابي بغية تأديب الأبناء لدى قطاع واسع من المصريين، وإن امتنع المعلم عن ضرب تلاميذه في المدرسة فإن الضرب على أشدّه في الدروس الخصوصية وبرعاية الأبوين ودعمهما، بل وبقبول التلميذ نفسه، الذي يتقبّل الضرب في الدرس الخصوصي حثاً على المذاكرة وتذكيراً بالواجبات، فيما تستخدم عصا المعلم كذلك لفض النزاعات بين التلاميذ، حيث كثيراً ما يُصدِّر التفكك والعنف الأُسَري واستغلال الأطفال في أعمال غير مناسبة، أطفال عُنُف للمجتمع المدرسي. وقد تبين أن هؤلاء التلاميذ العُنُف، سرعان ما يحفزهم تكدس وعسر المناخ التعليمي في المدرسة على التورط في اعتداءات لفظية أو جسدية على أقرانهم، الذين قد يحتكمون مبدئياً إلى معلميهم لفصل النزاع بينهم، إلا أن تهدئة الأمر على نحو لا يرضي التلميذ المعتدي، ينتهي بإلهام المُشتكي لضرورة تجاوز المعلم والاعتماد على ساعده. والمشاجرات التي لا يسعفها اليوم الدراسي للانتهاء يستكملها التلاميذ بعده وأمام بوابة المدرسة.

الضرب ما زال معتمداً لتأديب الأبناء لدى قطاع واسع من المصريين، وإن امتنع المعلم عن ضرب تلاميذه في المدرسة فإن الضرب على أشدّه في الدروس الخصوصية وبرعاية الأبوين ودعمهما

لائحة الانضباط المدرسي

صدر قرار وزاري (رقمه 234، في عشر مواد وبتاريخ 20 أيار/ مايو 2014) ليضع قواعد لحفظ النظام والانضباط داخل المدارس. وقد اختصت المادتان الرابعة والخامسة بتفنيد واجبات المعلم تجاه التلاميذ وكذا المحظور عليه تجاههم. وهكذا نصت المادة الخامسة على «الحظر المطلق لتوقيع أي عقوبة بدنية على الطلاب أو توجيه عبارات نابية أو تخدش الحياء أو الآداب العامة إليهم أو تُعرضهم لأي شكل من أشكال الإساءة»، فيما اختصت المادة السابعة من القرار بتفصيل كيفيات توجيه وتأديب التلاميذ المخالفين بصورة تدريجية، تبدأ بالتنبيه والنصح وتنتهي بحرمان التلميذ سيئ السلوك من مواظبة الحضور في المدرسة، بينما تسمح له فقط بحضور الامتحانات («نظام المنازل»)، ذلك بعد نفاذ كل الإجراءات العقابية السابقة على ذلك. وإذ تعكس فكرة تدرُّج الإجراءات العقابية رحابة نظرية فإنها تخور عملياً أمام تعقد الواقع، مثلاً تشتمل إحدى تلك المراحل على الحرمان المؤقت من الرحلات المدرسية! كيف، وهي إجراء موسمي انتقائي بطبيعة الحال، ما يعني أن المحرومين منه كُثُر ولا يقتصر الأمر على التلاميذ العُنُف، ما يسفه العقاب ويُعدمه قيمته. من ناحية أخرى يقترح «دليل المعلم لوقف العنف في المدارس» الصادر عن منظمة يونسكو، حرمان التلميذ العنيف من بعض الامتيازات مثل عدم المشاركة في الأنشطة المدرسية، وهي في مدارسنا أيضاً على حالة من السوء تجعل الحرمان منها مكافأة قد يتبارى التلاميذ للفوز بها، بل ويصير تعمّد المخالفة سبيلاً للانفكاك من عبء الالتزام برتابة الحصة وإحضار الأدوات. كذلك فإن الاحتكام لولي أمر التلميذ العنيف الذي يُعدّ أحد الإجراءات العقابية الموصوفة كثيراً ما يكون غير فعال مثل سابقه، إذ عادةً ما يكون ولي الأمر (وخصوصاً الأم في حالات الانفصال) عاجزاً عن التحكم في زمام أمر ابنه، وما يفعله التلميذ في المدرسة يُذق أهله أضعافاً مثله في المنزل. يقول أحد المعلمين «إن الحالات العنيفة دائماً لا تمثل القاعدة، ولكن الخطورة في عدم وجود إجراءات تقويمية جادة، ما يمكن الاستثناء من إفساد العمل على المجموع، فوجود تلميذ عنيف واحد في الفصل قد يستهلك ذهن المعلم ووقت الحصة في اختلاق المشكلات واستدعاء الفيصل المناسب للبت فيها، وبعدم تقويمه فإنه يمثل بؤرة تجذب بعض أقرانه الذين يرتأون في العنف علامة على الفتوة التي يطمح لها بعض الشباب والمراهقون في هذه السن». لذلك تحترق سريعاً المراحل العقابية التي قد تسطر في صفحات، ليُنتَهى عادة إلى «الضرب»، حيث تتخوّف الإدارات المدرسية من اللجوء لفصل التلاميذ العُنُف أو تحويلهم لنظام المنازل خشية الطعن في حكمة الإدارة وقدرتها على تسيير العمل بسلاسة، خصوصاً لتلاميذ التعليم الأساسي الذين يعتبر فصلهم من المدرسة أمراً حرجاً.

عنف التلاميذ

يدخل العنف الموجّه ضد المعلم في الحديث المسكوت عنه من الناحية البحثية، إذ تندر الدراسات التي تتناول الظاهرة بالبحث والإحصاء. وقد ذكرت دراسة «أسباب العنف الموجّه ضد المعلمين.. وسبل العلاج» المنشورة بـ «أميركان سيكولوجيست» (آذار/مارس 2013)، أن أربع عشرة دراسة على مستوى العالم، وعلى وجه الحصر، هي الصادرة في هذا الشأن، منها خمس صادرة عن الولايات المتحدة الأميركية. ووفقاً لإحصاءاتها، فإن 80 في المئة من المعلمين الذين تناولتهم الدراسة قد سجلوا تعرضهم للعنف لمرة واحدة على الأقل خلال العام الدراسي، بعضه من قبل التلاميذ والبعض الآخر من قبل آباء التلاميذ.

فكرة تدرُّج الإجراءات العقابية، مثل حرمان التلميذ العنيف من المشاركة في الأنشطة المدرسية، تجعل هذا الحرمان مكافأة لأن الأنشطة في مدارسنا على حالة كبيرة من السوء

وقد كشفت الدراسة أن العنف ضد المعلم غالباً ما يصاحب الإدارات المدرسية الهشة والمناخ التعليمي السالب والتكدس الطلابي، كما نقص الدعم الاجتماعي للمدرسة. وعن أشكال العنف فإنها تتضمّن: التخابث بالشتم والاعتداء والبلطجة وتكوين العصابات والسرقة والتخويف. صحيح، ليست لدينا دراسات لإحصاء حالتنا، كما ينصرف الإعلام غالباً لحصر العنف المدرسي في غلظة بعض المعلمين تجاه التلاميذ وحسب، إلا أن تجميع شتات الأخبار المبعثرة عن ضرب بعض المعلمين هنا أو هناك قد يفيد في إكمال الصورة.

إن ما يُرى من ابتسامات واسعة بصحبة اشتباكات عنيفة في أوقات المزاح وتداول للشتائم كما النكات، يشي بتمكن العنف من المجتمع، الذي في النهاية لا يمكن فصله عن المدرسة. سيبقى العنف في المدرسة ما بقي في المجتمع، فلن توجد مدرسة السلم في مجتمع العنف!

بسمة فؤاد

باحثة من مصر

العربي السفير

متابعات

10.6 ملايين يمني يعانون من انعدام الأمن الغذائي، أي 41.1 في المئة من مجموع اليمنيين، حسب برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة. وأشار تقرير «الجوع في اليمن» إلى أن النسبة تشمل خمسة ملايين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحادّ، و5.6 ملايين يعانون من المعتدل منه. وسجّل أن محافظة صعدة هي الأكثر معاناة.

حياة كبيوت مهجورة

بتفضيل عملي يستند إلى وهن قدراته الجسدية وأمراضه المزمنة التي لم تبارحه، وبانحياز مضمر للحرية، قرر اختزال مسار الطريق الطويلة الذي يلتف بقوس يبدأ من شرق مدينة حماة ليصل إلى أطراف البادية، ويتجه نحو بلدة «خناصر». الطريق باتت تستنزف عشر ساعات مضنية، غير مضمونة الوصول الآمن. الطريق أحادية، حفرة عميقة بآثار بيّنة لألغام تزرعها الكتائب المقاتلة ليلًا، يقطعها خمسة وثلاثون حاجزاً عسكرياً رسمياً، وحواجز لجهات عسكرية أخرى لمّ تزل توصف بالشبيحة.

عبرت السيارة العائلية بلدة مصياف، وانحدرت نحو الطريق التي توصل منعطفاتها إلى سهل الغاب «ينبغي التيقظ، وأنت أمام اللوحات الدالة على أسماء القرى، حيث لن تتوفر الإمكانية لتصويب الهفوات». لم يعد العبور من ضفة نهر العاصي الغربية إلى الضفة الشرقية، عبوراً بين ضفتي نهر شحيح يفقد ماءه في سدود سطحية وقنوات تخرج منه لتروي حقول القطن والشمندر، ومضخات تنهله لأحواض تربية الأسماك وسقاية البساتين.. بل أمست خلال هذه السنوات القريبة عبوراً بين عالمين يتكرّس تمايزهما وفرقتهما وتباغضهما.

ما من ضرورة للتأكيد للمرة الألف أن أهل البلاد لا يحتملون القسمة، ولا يقبلون بها، وما انفكوا ينفرون من ذاك التقطيع الجغرافي والتاريخي والوجداني الجائر التي صنعته اتفاقيات سايكس – بيكو. أخذ الطريق الدولية الخارجة من حماة إلى حلب. رأى السيارات والشاحنات تسير مندفعة بسرعتها الاعتيادية نحو غاياتها. «لما يشيعون أن الطريق مقطوعة وممنوعة على العابرين؟». بعد قطع مسافة أوصلتهم إلى منعطف بلدة «مورك»، تنبّه الى أن كل السيارات والشاحنات تغادر الطريق، وتنعطف في طرق ترابية. انعطف معهم وتابع في طرقات تعبر بين وهدات مجللة وتلال قاسية وحواف سواقي لبساتين اللوز والفستق والزيتون. انتبه لتوقف السيارات في رتل، فتبين له أنهم أمام حاجز عسكري. «حطوا ع راسكن يا جحشات»، وكان كلام المقاتل موجّهاً لزوجته وابنته الجالستين مع ابنه الأصغر في المقعد الخلفي، فتّشن على عجل الأكياس التي معهن، وغطين شعورهن ببنطلونين قطنيين. «ما الذي أتى بك إلى هنا؟». كان قد عبر هذا الطريق مئات المرات خلال عشرين سنة خلت، ولم يسأله أحد. طالما أوقف السيارة في ظل شجرة، ونزل مع زوجته وأولاده ليأكلوا شطائر الجبنة واللبنة التي أعدتها الأم، وليحتسوا القهوة، وهم يحدّقون في الجبل الغربي المكلل بالغيم.. يشترون بعد ذلك من الفاكهة التي يحملها الفلاحون بسلال القصب وصناديق الخشب إلى أطراف الطرقات. «لم تتغير الأحوال فحسب، بل الأسئلة كذلك».

لم يقولوا «ما الذي تفعله هنا يا غريب؟»، بل ما الذي تفعله هنا يا شبيح أو ربما يا عميل؟ لم يستدرك المقاتلون كلامهم، ولم يراجعوه بمحاكمة منطقية. ترى ما الذي بإمكانه أن يفعله رجل مريض مع أسرته وأولاده؟ لماذا وضعوه في موقع المتهم، ولم يطمئنوه ليخرج الكلام طبيعاً من شفتيه اليابستين. كانت الأشهر الثلاثة في الاعتقال مع زوجته وابنته وولديه في بيت مهجور، وتنقلهم بين مجموعات من السجون والمحققين كافية لتبديد الكثير من الأوهام عنه وعنهم، ولصنع فسحة ثقة لتبادل الكلام والمواقف. تعارفت الزوجة والابنة الجامعية على أمهات المقاتلين وزوجاتهم وأخواتهم، وبقي الابن الأكبر أسير وضع والده المريض، يؤنسه ويذكره بمواعيد أدويته، التي حرصت الكتيبة المقاتلة على تأمينها، وبقي الابن الأصغر عاجزاً عن التكيّف مع الغرفة المغلقة المنتزعة نوافذها، والتي تزورها الفئران من حين لآخر.

– لم تُقطع الطريق بين حلب ودمشق منذ آلاف السنين.. فلماذا قطعتموها؟

– لقطع الإمدادات عن الجيش الذي يقتل أهلنا ويحرق بيوتنا.

– لكن الإمدادات لم تنقطع عن الجيش، وهي تصله بشكل منتظم.

– .....

تتعثر الكلمات، ويرتبك المقاتلون الشبان ويرتبك هو كذلك في الإجابات. وكانت فرصة للتمييز بينهم، فمنهم الجاهل المتعصّب بعماء، ومنهم المتعلم الذي يعرف ما يريد، وقد غلبه الصراع العسكري على أمره، منهم من لم يرَ أهله من أشهر، مَن فقد معظم أسرته، مَن لا يعرف أيّ خبر عنهم.. مَن خسر دراسته الجامعية، مَن لا يعرف في أي أرض ستكون نهاية حياته.

– لماذا تحتفظون بنا، ألم تتبين لكم براءتنا؟

– نريد مبادلتكم بمعتقلين عند السلطة، ومن بينهم أخوتنا وأخواتنا.

– نحن لا نعني شيئاً للسلطة حتى تبادلنا بمعتقلين.

– نعرف، ولكن لم يبق أمامنا من وسائل.

– .....

كان الابن الأصغر يجلس بينهم ويستمع لكلام طويل وتنهّدات أطول، حكايات بلا نهاية لعذابات بلا نهاية، وكلها كما هو أسيرة هذا البيت المهجور.. الأمر لا يحتاج «كعكة على شكل قلب، وشاي بالزيزفون»، كما في رواية «البحث عن الزمن المفقود» ليتذكر الطفل طفولته. لا يسعى الطفل لتذكر طفولته، بل يهرع ليعيشها. أن يرتمي في أحواض السباحة، ويختبر تجربة الاختناق كملامسة للموت، ثم النجاة بصخب مُبهج. أن يتسلق الأشجار كسنجاب، ويعلن من أعاليها عجزه النزول، متوسّلًا المساعدة المشفوعة بالرجاء. أن يقف أمام المعلم ويلقي القصيدة عن ظهر قلب، وعيناه ثابتتان على الحائط الأمامي، وأنفاسه تتصاعد كرفيف حمام مغتبط، وتتهادى باختناق وجل بين شفتيه المنطبقتين كجرح ملتئم. أن يسير مع أمه إلى السوق بغاية حمايتها، لا من أجل الحصول على قطعة حلوى كمكافأة. أن يُقبل على المائدة العائلية لا بوصفها أطباق «رز بحليب»، بل بكونها حليباً يرتجف سطحه اللزج في الكوب الشفاف، قبل أن يتجمّد في أعاليه كغلالة.

لم تكن الطريق المتعرجة بين البساتين طويلة، عبروا من بلدة لأخرى حتى وصلوا إلى معبر «باب الهوا» الذي يفصلهم عن الأراضي التركية، استلمتهم سيارة للهلال الأحمر، تأكدت من أسمائهم، قبل حملهم ونقلهم إلى المدينة، تاركين خلفهم أناساً ينتظرون أهلهم المعتقلين. تهللت وجوههم وهم يرون اسم المدينة على لوحة حجرية عالية، وعدوا أنفسهم بحمامات ساخنة ونوم رائق في أسرة من قطن وأغطية من صوف، وقد أمسوا على أبواب الخريف. لم يعلموا أن قذيفة سبقتهم إلى بيتهم الموعود.

عزيز تبسي

كاتب من سوريا

حلـــم..

ابراهيم جوابرة / فلسطين

arabi.assafir.com

المزيد على موقع «السفير العربي»
ـ ملاحظات حول داعش: الضحايا، الصورة، الأجساد.. علي الرجال
ـ موريتانيا: هل ينجح الحوار هذه المرة؟ أحمد ولد جدو

تابعونا على «فايسبوك»:
السفير العربي ـ Assafir Arabi
تواصلوا معنا على «تويتر»: @ArabiAssafir

اليمن: لقطات من الحياة اليومية

.. بألف كلمة

نساء تلهون في الحديقة

باعة الكتب القديمة في شارع التحرير

(ثناء فاروق ـ اليمن)

مدونات

من أوّل السطر

نبدأ من أوّل السطر لنناقش البديهيات في مسألة زيارة فنانين عرب للداخل الفلسطيني (وذلك على ضوء زيارة الشاعر المصري هشام الجخ إلى مدينة الناصرة بتأشيرة إسرائيلية طبعاً، لإقامة أمسية شعرية).

مسألة رفض التطبيع، هي قبل أي شيء مسألة فطرية، لنترك نقاش المعايير جانباً. وبالفطرة، لا زالت والحمد لله الشعوب العربية والشعب الفلسطيني، بعيداً عن الأنظمة، ترى في إسرائيل عدوّاً، وأن التعامل مع سفاراتها هو اعتراف بشرعيتها وكسرٌ للحاجز النفسي والسياسي معها.

وإذا كنتم مصرّين على الحديث عن المعايير، فنعم هناك معايير رسمية أي مكتوبة، أجمع عليها قطاع واسع من المجتمع المدني الفلسطيني، وحركات سياسية واتحادات ونقابات (فوق الـ 170 مؤسسة). هذه المعايير لا تنظر من منظار الفلسطيني ابن الناصرة الذي يرغب في حضور حفلة لفنان عربي في الناصرة، بل من منظار مصلحة الشعب كامل الفلسطيني.

تعداد الشعب الفلسطيني كاملًا هو 11 مليوناً ونصف المليون، نسبة فلسطينيي الداخل منه لا تتعدى الـ 13 في المئة، ولا يمكن لهذا الشق أن يخفض الحد الأدنى من معايير التطبيع بسبب الرغبة في «التواصل الثقافي». القسم الأكبر من شعبنا لاجئ، محروم من حقه في العودة إلى دياره (ولا حتى زيارتها)، أو يرزح تحت احتلال عسكري وسجن تتحكم إسرائيل بمن يدخل أو يخرج إليه..

من مدونة عبير قبطي (السبت 31 كانون الثاني/ يناير 2015)
https://abirkopty.wordpress.com/

مدرسة في الحرب

أزمة التعليم وقفل المدارس وتحويل بعضها مقارّ للنازحين في ظلّ حرب عشواء، وتعرُّض بعضها إلى القصف ممّا أدى إلى إصابتها بشكل مباشر، يخرج من بين ركام الأزمة مشروع تعليمي على الانترنت ليُلاقي صدىً كبيراً بين الطلبة وأهاليهم .أعلنت شابة ليبية من بنغازي تحمل ماجستير في طب الأسنان هيفاء فتحي الزهاوي، عن إطلاق مدرسة «بنغازي سكايب»، برنامج تعليمي تثقيفي يُغطّي المناهج الدراسية للمراحل الابتدائية ويستهدف طلاب مدينة بنغازي. بدأ نشر الفكرة عبر حساب خاصّ على فيسبوك، نادت فيه الزهاوي جميع أصحاب القدرات والخبرات للتواصل والمساعدة. انطلقت المدرسة في 20 تشرين الثاني/نوفمبر من العام 2014، عبر صفحات على فيسبوك وتويتر، وكان التركيز على المرحلة الابتدائية (من سنّ 6 إلى 12 سنة). تقوم المدرسة على الاتصال المباشر ما بين الطلبة والمعلّمين عن طريق «سكايب»، ونظراً لانقطاع الكهرباء في كثير من المناطق، تمّ إنشاء فصول تفاعليّة عبر استخدام برنامج تعليمي الكتروني يعتمد الاتصال غير المباشر (تسجيل الدروس المباشرة وتحميلها على قناة المدرسة «يوتيوب» لضمان الاستفادة). يزيد عدد المشتركين عن ألف طالب/ة وعدد من المشتركين على صفحة فيسبوك (8000) وتسجيل ما يزيد عن 125 فيديو تعليمياً. ويوجد حوالي الثلاثين متطوّعاً/ متعاوناً من معلمين من مختلف مناطق ليبيا إلى جانب ليبيين مقيمين في الخارج.

من مدونة «أحلام البدري» (الاثنين 16 شباط/ فبراير 2015)
http://ahlamelbadri.libyablog.org

بيع السعادة بلا مقابل!

كان صديقي مازن شريف قد وضع على صفحته على فيسبوك صورة الحمائم التي تتجمّع في باحة مطار عدن الدولي حيث يعمل وكتب: «ننبهر جداً عند مشاهدة صور الحمام الزاجل يفترش باريس أو اسطنبول... ننبهر ونستغرب مع أن الأمر بسيط... هذه الصورة تتكرر بشكل يومي في مطار عدن لأن هناك رجلًا رحيماً ينثر القمح». علقت هذه الصورة بكلماتها في رأسي. وكلّ ما أردته وقتها هو أن أعرف مَن يكون هذا الرجل؟ هو مقتدرٌ أم فقير؟ هل هذه هوايته؟

كان الأمر مهماً بالنسبة لي، أن تكتشف بأنه في أرض الخراب لا يزال هناك متّسع للإنسان المتلئ بالملاحة. هذه أعجوبة الصمود والتآلف مع الخوف والفقر والمعاناة، الإنسان الطيب؛ ليس أقرب لهذه الصفات من العمّ «مجيدي»..

طلبت من مازن أن يأتيني بخبر هذا الرجل. وصلتني صوره بعد خمسة أيام، لم تكن المفاجأة أن يشبه العم مجيدي. يعيش العم مجيدي في الشيخ عثمان في الشمال الشرقي لمدينة عدن، لكن قصته التي تتكرر فصولها منذ أعوام طويلة، تحدث في خور مكسر، في ساحة المطار بالتحديد، مطار عدن الدولي إن صح القول. الزمن: بعد صلاة الفجر بنصف ساعة؛ كل يوم. الأبطال: حمائم عدن التي تحوم من كل فجّ فور سماعها لصوت العم مجيدي يصيح «الأياااام»...

من مدونة «عدن ـ القاهرة، مشياً على الأقلام» (الجمعة 30 كانون الثاني/ يناير 2015)
http://goo.gl/b5nEAy